

العنوان:	مع حديث المعرفة في الإدارة العامة : مشكلة إصطلاح الإدارة العامة و غموضه
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	الجلالي، عبدالفتاح رؤوف
المجلد/العدد:	مج 10 , ع 1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1977
الشهر:	يوليو
الصفحات:	117 - 124
رقم MD:	308440
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الثورة الصناعية، الإدارة العامة، علماء الاجتماع، المصطلحات العلمية، القانون الروماني، ادارة المشروعات، القانون الإداري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/308440

مع حديث المعرفة في الإدارة العامة

مشكلة اصطلاح الإدارة العامة ومفهومه

عبد الفتاح رؤوف الجبالي

درج الكاتب على تناول موضوعات معينة في الإدارة العامة في سلسلة من البحوث فنشرت له مجلة الإدارة تحت عنوان « مع قديم الفلسفات في الإدارة العامة » عددا من المقالات حيث كتب عن فلسفة الإدارة العامة في الدنيات القديمة فتناولها بالتحليل عند قدامى المصريين ، ثم العراقيين ثم الصينيين ، ثم الهنديين ، ثم اليونانيين ، فالفارسيين ، فاللبنانيين ، فالسوريين .. وفي هذه السلسلة من البحوث يحاول الكاتب أن يستعرض بعض مشكلات الإدارة العامة في دراستها المستحدثة تحت عنوان « مع حديث المعرفة في الإدارة العامة » حيث يبدأ السلسلة بمقاله المنشور في هذا العدد بعنوان « مشكلة اصطلاح الإدارة العامة ومفهومه » .

تحدد كما يقول بحق أستاذنا الدكتور محمد توفيق رمزي بالعمل « في النطاق الحكومي المباشر (٢) » .

ويبرز لنا المارشال ديموك في كتابه « الإدارة والسياسة » الصلة بين الحكومة والإدارة العامة في كلمتين ، وذلك بقوله « ان الإدارة العامة تعنى « الحكومة وهي تعمل (٣) » ويؤيده في ذلك كثيرون (٤) .

ولم يجد علماء الاجتماع صعوبة ، عند تحديد الارتباط بين الإدارة العامة والحكومة ، فقرروا للإدارة العامة قاعدتين هامتين (٤) :

من المسلم به كما يؤكد الأستاذ الدكتور عبد الغفور يونس ، أن الإدارة العامة اصطلاح علمي (١) ، ثم من المسلم به أيضا أن اطاره قد

عبد الفتاح رؤوف الجبالي

مدير الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط
والتابعة بشركة النصر للدخان والسجائر سابقا
سبق أن نشرنا له عدة بحوث كان آخرها
« السوريون القدامى وقيام فلسفتهم الإدارية
على الحرب والتجارة » نشر في عدد أبريل ١٩٧٦
العدد الرابع - المجلد الثامن

(١) كتابه « دراسات في الإدارة العامة » ١٩٦٩ ص ٢١

(٢) مذكراته في « علم الإدارة العامة » لقسم الدراسات العليا بكلية حقوق القاهرة ٥٩ / ٦٠ ص ٢

E. Dimock, Modern Politics & Administration, 1937, p. 30.

Dwight Waldo, The Study of Public Administration, 1955, p. 8.

International Encyclopedea of Social Sciences, 1968, p. 63.

(٣) كتابه السابق الإشارة إليه ص ٥

(٤) كتابه « الاسس النفسية للتكامل الاجتماعى » ١٩٥٤ ص ٢٥١

Boirac, Cour de Philosophie, la logique, p. 42.

التشريع العلمى مضمون عبارتها ، وبعد أن ارتبط هذا المضمون بالحكومة ؟

والواقع الذى نحب أن نبرزه هنا ، هو أن التشريع العلمى لا يحدد للاصطلاح العلمى غير اطاره الذى يتحرك فيه ، ولكنه فى الوقت نفسه يسلم اللفظ اللغوى الذى انتقاه بمجرد الباسه رداء العلم — للباحث باعتباره ظاهرة علمية ، عليهم أن يتبعوها تقليبا ومعالجة للوصول الى كنهها ، تستوى فى ذلك الظاهرة المعنوية كعبارة « الادار العامة » أو الظاهرة الطبيعية « كظواهر الفلك والمواد الحية » لاننا ما دمنا قد سلمنا للظاهرة المعنوية بأن تصبح علما يتقصى أمرها ، فواجب الباحث أن يعاملوها نفس معاملة الظاهرة الطبيعية حتى مع اختلاف قيمة النتائج ، اذ عادة ما تكون النتائج بالنسبة للظواهر الطبيعية — كما يؤكد عالم المنطق الفرنسى الأستاذ بوراك — نتائج مؤكدة وغاية فى الدقة ، بينما تكون النتائج فى الظواهر المعنوية نتائج غير مؤكدة .

والادارة العامة وقد أعلنت عن نفسها كظاهرة علمية ستظل تشقى فى ساحة العلم لكثرة العناق من عشاقها وروادها ، ولكثر الخصام من أعدائها ومهاجميها ، وفى كل يوم يتزايد فيه عمرها العلمى ، سيزداد بالتالى عدد المحبين والمتخاصمين لها ، هذا من سمات الظواهر العلمية عامة ، اذ كما يقول بحق الأستاذ الدكتور حامد ربيع : أن الظاهرة العلمية تظل تفضح لنا عن أسرارها وتسمح لنا بأن نتداخل فى أدق جزئياتها الخفية لنكتشف ونمسك بتلابيب منحياتها ، بحقيقة مقوماتها بكيفية تفاعلاتها(١) .

لعل ذلك يكشف لنا سر تعجب أستاذنا الدكتور ثروت بدوى ، حينما كان يتساءل ما هى الادارة العامة Administration Publique ثم يجيب أنها فى اللغة الدارجة تعنى « الموظفين الذين يعملون باسم الدولة أو باسم الأشخاص

الأولى : أنه « اينما توجد الحكومة ، توجد الادارة العامة » .

والثانية : أن « مهام الادارة العامة هى فى سعتها نفس مهام الحكومة » .

ومن السهولة أن نلمس أن هذا الارتباط قد تم بسبب واضح ، وهو أن عبارة « الادارة العامة » تحتوى على لفظين : الأول هو لفظ « الادارة » ، واللفظ الثانى هو لفظ « العامة » ، فالادارة العامة أصلا « ادارة » ، ثم خصصت لتكون « عامة » وهذا ما يكشف عنه التركيب اللفظى للعبارة .

فتخصيص الادارة العامة للعمل الحكومى نتج اذن من كلمة « عامة » ، وليس هناك خلاف فى ذلك بالنسبة لعبارتها فى اللغة العربية ، أو فى اللغة الانجلوسكسونية ، أو فى اللغة الفرنسية — واللفتان الأخيرتان هما اللتان نقلنا عنهما الكثير من موضوعات الادارة العامة ومشاكلها — ذلك أن العبارة Public administration الانجلوسكسونية والعبارة Administration Publique الفرنسية تخضعان لهذا التفسير . ومن هنا نخلص الى النتيجة التى خلص اليها الأستاذ دوايت والدو ، بأن عبارة « الادارة العامة » انما هى عبارة تشتمل على « صفة موصوف » .

قد يبدو هذا التفسير منطقيا ، خصوصا اذا عرفنا أن الكلمة فى لغة الحياة اليومية عندما نقوم بنقلها الى لغة العلم ، يعنى هذا أنه قد تحدد لها معنى لا يجوز للباحثين فى هذا العلم تفسيرها بغيره ، وهو الذى يجعل كما بقول الأستاذ الدكتور مصطفى سويى من القاموس العلمى ، قاموسا للتشريع ، بينما القاموس اللغوى لا يخرج عن كونه قاموسا «للتسجيل» . ولنا أن نتساءل هنا : أين الغموض اذن بالنسبة لاصطلاح الادارة العامة ، بعد أن حدد

(١) مذكراته « نظرية التطور السياسى » لطلبة البكالوريوس والماجستير بكالية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٢ ص ٤

العامّة الأخرى ، ويستخدّمون سلطانها وامتيازاتها الضخمة ، ثم يضيف ، « غير أن الكلمة تثير الكثير من الجدل والاختلاف حول تحديد مدلولها باللغة القانونية ، مما يساعد على غموض كلمة الإدارة وعدم تحديد مدلولها تحديدا كافيا وثانويا ظهور مادة جديدة تحمل نفس الاسم ويكثر الحديث عنها في المؤلفات الأمريكية ، وبتزايد الاهتمام بها بصورة خاصة في المجتمعات المتقدمة ، ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ، والتي تسعى الى الافادة من بحوث العلماء الامريكيين في تنظيم الإدارة العامة وحل مشاكلها ، مع تدعيمها بأساليب الفقه القانوني الفرنسي ، الذي كان الى عهد قريب ولا زال الى حد ما يدرج موضوعات الإدارة العامة في مادة القانون الإداري » ، ثم يعقب : « وتعرف مادة الإدارة العامة في الكتب الأمريكية باسم "Public Administration" (١) » .

ولقد أردنا بالإشارة الى قول أستاذنا الدكتور ثروت بدوي أن نشير الى أن هناك فعلا مشكلة بالنسبة لاصطلاح « الإدارة العامة » وانها اذا كانت في نظر أستاذة الإدارة العامة مشكلة معقدة فهي بالأولى أكثر تعقيدا في نظر بحاثها وطلابها . والواقع أن دارسي الإدارة العامة في ألبلاذالعربية يشعرون تماما بأن مضمونها فيه كثير من الغموض ، ولقد أصبحت الإدارة العامة في مصر وسائر البلاد الناطقة بالانضاد مادة دراسية ، وفتحت لها أقسام الجامعات أبوابها ، وافتتحت لها المعاهد المتخصصة، ومع ذلك ظل علمها يحتفظ بلكنته الأجنبية ، ولم يتأقلم بعد مع المناخ العربي ولهذا — فهو في نظرنا — لم يستقر وضعه حتى الآن .

وما دام الكثير الذي يقدم عن الإدارة العامة مترجما ، فقد تجمع في ثقافتها الحديثة كثير من

المشاكل ، مرد بعضها الى الميراث الطبيعي من اللغات التي سبقتنا بالسعى الى علمها ومرد البعض الآخر الى عدم تمكننا من ضبط الاصطلاحات العربية المستخدمة في ترجمة بعض عبارات هذا العلم . ومن هنا تزداد دراستها يوما بعد يوم صعوبة ، كما تزداد مشاكلها تعقيدا على تعقيد ، وبسبب ذلك تتضاعف المتغيرات التي تستخدم في مجال هذا العلم ، كما تكثر الدروب التي تحتّمى فيها أفكاره ، خاصة مع ما يظهره بعد مضي الزمن من عوامل تدعو الى المقارنة .

ولعل ذلك يقتضى منا عند البحث أولا لازالة هذا الغموض ، أن نتتبع نشأة اصطلاح الإدارة العامة ، وأن نرجع في ذلك الى أول استخدام للافاظه بنفس التركيب اللفظي الذي آل اليه الاصطلاح في لغة العلم الحديث وكذلك في لغة الحياة اليومية التي يسعى الباحث عادة لاختيار بعض كلماتها للتعبير بها عن مضمون هذا الاصطلاح .

وتفهم تطور استخدام الاصطلاح العلمي يعين في حقيقة الأمر كثيرا على الالمام بفلسفته ويزيل كثيرا من الغموض الذي يكتنفه ، ومن هنا نشأ اهتمام علماء الإدارة العامة بتتبع تطور اصطلاحها ، ولكن في غمرة المزيد من استعراض مشاكلها الحديثة يضع اهتمامنا بهذه الناحية ، مع العلم أنها يجب أن تكون المدخل الاساسي لتفهم فلسفة علم هذا الاصطلاح .

وحيثما يتكلم علماء الإدارة العامة يحاولون أن يبرروا أن كلمة ادارة أخذت عن اللاتينية التي كانت مكونة من مقطعين Ad + Ministrare ، وانها تعنى كلمة يخدم "To serve" ولكن هذا لا يقطع لنا متى دخلت هذه الكلمة مجال العلم ، والقول أن الكلمة دخلت مجال العلم حديثا ، يخالف الحقيقة من جانب ولا يخالفها من جانب آخر . فهي حقيقة قد دخلت حديثا مجال العلم

(١) كتابة « اصول القانون الإداري واسسه وخصائصه » المجلد الاول من « مبادئ القانون الإداري ، ١٩٦٦ ص ٩ ، ١٠ ويرجع الى كتابة « القانون الإداري » ١٩٧١ ص ٣ ، ٤

وعلى ذلك فان الكلمة **Administration** المعروفة في أكثر اللغات المشتقة من اللاتينية بمعنى « ادارة » قد دخلت ساحة العلم قديما عن طريق فقه القانون الروماني بضمون محدد يعبر عنه اصطلاح الوصية ، أما الكلمة التي استخدمها فقهاء القانون الروماني بمعنى ادارة فهي كما قال بحق أستاذنا المرحوم الدكتور عثمان خليل هي كلمة **Police** (٢) التي تترجم في العربية حاليا بمعنى ضبط ، وظلت الكلمة الأخيرة تعبر عن الاصطلاح ادارة الى ان سلمت عرشها أخيرا لكلمة **“Administration”** لتكون هي الاصطلاح الجديد لمضمون الادارة ولكن مع كل هذا فان الصبغة التي صبغتها خدمة الوصي للموصى له لكلمة ادارة ظل لها اثرها في كل مناحي الخدمة العامة ، حتى لقد أصبح الموظفون الحكوميون ينعنون بـ « الخدمة العموميين » وأصبحت تنعت دواوين الموظفين « بدواوين الخدمة العامة » **“Civil” Servants Commissions** وصارت بعد ذلك كلمة يخدم وكأنها ملح الطعام في جميع نواحي الادارة الحكومية .

على أن الباحث المدقق في تطور اصطلاح كلمة **‘Administration’** يلحظ أن العسكريين الانجليز حينما اتسعوا في بحريتهم ، وسيطروا بأساطيلهم على البحر الابيض المتوسط ، وتسلموا راية قيادته من العرب ، بعد أن كان ينعت هذا البحر بأنه بحيرة عربية ، هؤلاء الانجليز في حوالى القرن الثامن الميلادي او بعده بقليل استخدموا لفظ **“Administration”** بمعنى ادارة حينما كان يفهم اصطلاح **Admiralty administration** بمعنى الادارة البحرية ، فأخذ العسكريون البريطانيون القدامى كلمة **“Admiralty”** من العرب ، اذ هي كما يقول فقهاء اللغة مشتقة من الكلمة العربية « أمير البحر » وأخذوا كلمة **“Administration”** من اللاتينية ، وبذلك

بمعنى « ادارة » بعد أن استخدمها أحداث القانونيين قبل أن يستخدمها السياسيين والاجتماعيين بهذا المعنى ، وأن كان كما سيظهر من بحثنا أن قدامى العسكريين في انجلترا قد استخدموها بهذا المعنى في محيط اداراتهم العسكرية البحرية حينما نقلوا فنونها عن العرب ، ولكن اذا سألنا انفسنا هل كان ولوج هذه الكلمة الى ساحة العلم الاداري لتستقل حينا باصطلاحه هو أول ولوج لها لساحة العلم ، أم أن المعنى يخدم **“To serve”** (١) الذي يردده الاداريون حسب ما تراءى لهم في قواميس اللغة اللاتينية قد سبقه تحديد مضمون لها آخر في مجالات العلم الأخرى فرض هذا المعنى في قواميس اللغة اللاتينية ، وبهذا تكون الكلمة قد سبق لها أن دخلت مجال العلم بمضمون آخر غير مضمون « الادارة » وان كان وثيق الصلة بها . ولنا أن نتساءل هنا اذن وما هو هذا المضمون ؟ وفي أى مجال من مجالات العلوم ظهر ؟ وأيان ظهر ؟ وهنا سيتكشف لنا أن الباحث في فقه القانون الروماني سوف يجد أن فقهاء هذا القانون قد استخدموا كلمة **“Administration”** بمعنى «وصية» ، كما استخدموا الاسم المشتق منها **“Administrator”** بمعنى « وصى » .

وشواهد هذا الاصطلاح في الفقه الروماني كثيرة فقد كان يقال مثلا **Administration Nun testamento** أى الوصية لمن لا خلف له أو للتابعين ، كما كان يقال **“Administration Durante minore”** أى الوصية لمن مات قبل أن يوصى لأحد ، واذا قيل **Pendente Absentia** فالعبارة تشير الى أنها وصية للأشخاص الغائبين ، أما اذا قيل **Pendente lite** فكان يعنى أنها وصية لمنازعات التي لم يبت (٢) فيها ، وهكذا .

(١) تأصيل الكلمة هنا مرجعه الى الفعل **“Administer”** وليس الاسم **Administration** ويرجع في ذلك الى a — Marshall Edward Dimock & Gladys Mc-Den Dimock, **Public Administration**, 1967, p. 3.

b — D.R ; Sachdeva & Buhashan, **Introduction to Public Administration**, 1967, p. 3.

(٢) انظر كتابه « القانون الاداري » الطبعة الثالثة ص ١٩

دخلت الكلمة الأخيرة مجال العلم العسكري بعد ولوجها المجال الفقهي ، إذ صارت تعنى عبارة الإدارة البحرية عند الانجليز أنها « التدريب العلمى والعملى المنظم فيما يخص مبادئ القيادة البحرية لاكتساب المهارة فيها » (١) .

ثم بدأ تكرار اللفظ "Administration" فى بعض كتابات فقهاء أوربا القانونيين وبعض علماء السياسة ، وأصبحت هذه الكلمة المفردة تعنى وحدها « الإدارة العامة » دون أن يضاف إليها كلمة عام "Public" ورمز اصطلاحها فى اللغات المشتقة من اللاتينية الى « إدارة الحاكم » ولكنه مع ذلك لم تحظ الكلمة من علم الدولة "Science d'Etat" بعناية كبيرة فى بدء ظهوره ، إذ لم يشعر كثيرون من العلماء بمولده وسط الأفكار السياسية الثورية ، حينما كانت ثورات أوربا تحاول أن تهز عروش الظلم والاستبداد ، التى خلفتها العهود الوسطى فى ربوع البلاد الاوربية ، ومع ذلك فقد أخذ هذا اللفظ يظهر ضمن الحديث عن الملكية وعدائها للديموقراطية والحديث عن الاتطاع ، ومحاولة الاتطاعيين بناء امتيازاتهم على حساب العامة من الشعب ، حيث كان الظلم فى ذلك الوقت يخضع كل المناهسين المعارضين لهم .

فبين هذه المبادئ المتنازعة — كما يقول بحق « وودرو ولسن » — ولد اصطلاح الإدارة العامة فى قائمة العلم السياسى فى أوربا ، فى وقت كان الناس لا يعيرونه اهتماما ، أو يبذلون جهدا لمحاولة فهمه ، لأن السؤال الذى غلب على تفكيرهم ، كان يدور حول من الذى سيضع القانون ؟ أما السؤال الآخر كيف يدار القانون بتسهيلات ؟ وعدالة ؟ وسرعة ؟ وبدون احتكاك فهذا كان من التفاصيل العملية التى أقيت على عاتق الكتبة فى الدواوين ، أما العلماء فكان يكتفيهم أن يصوغوا لهم المبادئ (٢) .

ولعلنا نلاحظ أنه رغم مرور عشرات السنين على هذه الآراء ، فما زالت الدول المتخلفة أو النامية تعيش فى مثل هذه الأفكار ، رغم أنهم لم ينتبهوا الى أن الدولة فى عهدهم لم تكن مثل الدولة البسيطة التركيب فى أوربا عند مولد اصطلاح الإدارة العامة بينهم . لقد كانت حكومات أوربا فى هذه الأوقات ترى رجالا يؤمرون فيطيعون الأمر مضطرين ، دون أن يلزموا بأن تستشيرهم فى رغباتهم ولم يكن هناك شئون مالية معقدة بالنسبة لدخل الحكومة ونفقاتها ، لذلك مر زمن طويل فى أوربا قبل أن يستبين الناس أهمية الإدارة ، خصوصا وأنهم لم يكونوا قد لمسوا أثرها فى إدارة شئونهم الخاصة ، إذ كان تفكيرهم بالنسبة للإدارة يدور مع الحكومة ، باعتبارها تكونت بشكلها الذى يشاهدونها به ، منذ تخصصت لإدارتهم .

ولقد ساعد على ذلك فى نظرنا أن إدارة المشروعات لم تكن قد ازدهرت ، ولم تكن الثورة الصناعية قد بدأت ، فالصناع كانوا يتعيشون من حرف غير معقدة ، إذ كانت الصناعة لا تتعدى كما قال الأستاذ أمين عوض الله بحق فئاتها الثلاث ، التى تتلخص فى طبقة الاسطوات أصحاب العمل "Master Graftsmen" وطبقة الصبية تحت "Journey men" والتمهين (٣) "Apprentices" ، ولهذا فإن إدارة المشروعات كانت محددة داخل نطاق اقتصادى مغلق قائم على نظام الصبية "Apprenticeship" أى نظام « التمهين » حسب اللفظ الذى اختاره مجمع اللغة العربية لهذا الاصطلاح (٤) ، وفيه كان الصبى يلتحق بخدمة معلم أو أسطى المهنة ، ليقوم بتعليمه مع زملائه ، الذين كانوا يدينون له بالطاعة والولاء ، فاذا ما تمرس الصبى المهنة صار أوسطى أو صاحب عمل عندما يتوافر المال لديه ، فالتدرج فى مهنة الطائفة كانت ندا للمثابرة

(١) الاتسكوبيديا البريطانية ١٩١١ مرجع سابق كلمة "Administration"

(٢) يرجع الى Woodrow Wilson, Study of Administration, Political Science Quarterly, V.S. P., June, 1887 pp. 63 - 75.

(٣) كتابة « إدارة الإنتاج » ١٩٥٥ صه وانظر كتاب الأستاذ عيسى عبده «دراسة التنظيم الصناعى» ١٩٦٧ص١٧

(٤) مجموعة الاصطلاحات العلمية والفنية التى أتمها المجمع ديسمبر ١٩٥٧

والتحصيل ، وكانت المسافة اذن بين الطبقات الثلاث سهلة العبور ، ولم تكن بحاجة الى كثير من العلم لادارة الصببية .

ولتد تطورت الصناعة بعد ذلك الى مرحلة الانتاج لحساب طبقة وسيطة من الرأسماليين The putout system (١) ، حيث يقف الممول موقف الوسيط بين الصانع والمستهلك ، فزاد بذلك حجم الأعمال ، وتبتهت الدولة الى ضرورة الظهور في ادارة المشروعات لتحمى العمال من تسلط أصحاب العمل عليهم ، ولتنظم أمورهم ، ولتحقق المنفعة العامة للعامل وصاحب العمل معا .

وكان اهتمام الدولة الأوروبية بالصناعة سببا في ظهور الحاجة الملحة الى الادارة السليمة التى تدار بها الدولة والتي تدار بها الصناعة . ولقد حصل تلاحم بين أهداف الصناعة وأهداف الدولة، لأن الصناعة — بعد أن تطور هيكلها في أوروبا — وبعد زوال أفكار العصور الوسطى التى كانت تحد من تطورها وتفرض عليها الجمود — أصبحت قادرة على انتاج العديد من السلع الاستهلاكية للسوق المحلية والخارجية ، وكذلك انتاج المعدات الحربية اللازمة لضمان قوى الدولة الأوروبية في المجال الدولى ، فقامت الدولة بتبني النشاط الصناعى ومساعدته وتنظيمه ومراقبته ، وأدى هذا الى وجود احتكاك مستمر بين ادارة الدولة والادارة الصناعية ، مما حتم القاء مزيد من الضوء على اصطلاح الادارة في كلا النشاطين الحكومى والصناعى ، وبدت الرغبة في وضع حدود لكل منهما .

وفي ظل الثورة الصناعية التى يقصد بها كما يؤكد الاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية أنها تعنى « التطورات الكبيرة التى طرأت على الصناعة وعملت على زيادة هائلة في الانتاج(٢)» ،

بدأت الحاجة الى ضرورة التركيز على ماذا يقصد بالادارة العامة ، بعد أن أصبحت ذات سلطات كبيرة تفرض ارادتها على التجمعات الكبيرة التى بدأت تتكون بحكم زيادة المخترعات والمكتشفات ، وبحكم تفجير طاقات البخار والكهرباء ، وبحكم قيام الصناعات الثقيلة والوسيطه ، التى أصبحت تحتم على الدولة مزيدا من الجهد في مراقبة نشاطها ، خاصة بعد أن صارت ميدانا لاستهلاك الثروة البشرية ، بما لا يصح معه أن تكون نهبا للاستثمارات دون صيانة لآدمية الفرد العامل بها .

ولم تظهر هذه الرغبة في الاهتمام باصطلاح الادارة في انجلترا مهد الثورة الصناعية بل تعدتها الى البلاد الأوروبية الأخرى التى كانت تقلدها في اهتمامها بالصناعة ، والتي كانت بمجرد أن تتحقق لها القوة السياسية ، سرعان ما تتبنى بنفسها تفجير الثورة الصناعية بها ما دام قد تهيأ لآى منها مقومات النهضة الصناعية .

ولما عمت الثورة الصناعية الشاملة ربوع أوروبا ، اندفعت دولها — مع الاندفاع المستحدث للدولة الأوروبية بعد ازدهار الصناعة بها — نحو النظام الرأسمالى بكل قواها ، فانطلقت بذلك هذه الدول من اقتصاديات الاكتفاء الذاتى للقرية أو المتاطعة ، حيث كان الفلاح الأوروبى هو محور الانتاج ، الى نظام الانتاج العالمى للدولة الثائرة حيث أصبح الصانع هو محور تقدمها .

وفي هذه الفترة بانذات ، فترة بناء السياسة الصناعية الأوروبية الحديثة ، التى عاصرت بناء قومياتها(٣) ، بانث أهمية الادارة في تحقيق برامج التغيير الاجتماعى التى استهدفتها شعوب أوروبا الثائرة ، واستقر لاصطلاح الادارة وضعه داخل النهضة الصناعية في أوروبا ، حيث استمر هذا التقارب ملحوظا ، لدرجة أن أصبح لفظ الثورة الادارية Administrative Revolution

(١) الاستاذ وهيب مسيحة « مبادئ علم الاقتصاد » ١٩٥٠ ص ١١

(٢) كتابه « دراسات في التطور الاقتصادي » ١٩٦٢ ، ص ٢٢ وانظر ايضا

S.R. Davar, Business Organization & Industrial Management 1969, p. 17.

(٣) انظر

Bertrand, M. Gross, the Manging of Organization, 1964, pp. 37 - 39.

لا يذكر الا بجانب الثورة الصناعية ، على أساس انها النشاط المعبر عن استخدام العلم والتكنولوجيا في تغيير وجه العالم المعاصر ، وانها الاداة الفعالة في تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت المنظمات الكبيرة في ربوع الدول الكبيرة . وهنا نجد اللفظ Administration ينطلق بمفرده دون أن يضاف اليه كلمة عام Public ليسيطر على اصطلاح الادارة العامة في أغلب اللغات الاوربية التي اشتقت من اللاتينية ، فظهر بهذا المعنى في قواميس اللغات الفرنسية والدانماركية والالمانية بنفس حروفه في الانجليزية ، وبحروف متغايرة بسيطة جدا في المقطع الآخر من الكلمة استلزمها طبيعة الفهم في اللغتين الايطالية والاسبانية(١) ، وظهر للباحث اذن أنه من الممكن أن تصاغ للدارة مبادئ خاصة بها ، وأن تجمع هذه المبادئ داخل وظائف مميزة لها ، وأن تستخدم هذه الوظائف بنجاح في تحقيق الكفاية الانتاجية ، وهذا يعبر عن النجاح الحقيقي للثورة الادارية ، وبالتالي أخذ لفظ الادارة مكانه المرموق في الادارة الحكومية والادارة الصناعية .

يشيران الى اصطلاح جديد يعبر عن الادارة التي تزاو لها الحكومة ، ولم يعد من المستساغ استخدام لفظ ادارة بمفرده ليعبر عن اصطلاح الادارة العامة .

على أن فقهاء القانون ، وهم المشهورون بدقتهم اللفظية ، امعنا منهم في التمييز بين العمل الحكومي والعمل الاهلي ، اضافوا ايضا كلمة « خاص » الى لفظ الادارة فأصبحت عبارة Private Administration في اللغة الانجلوسكسونية وعبارة Administration Privé في اللغة الفرنسية ، كل منها تشير الى ادارة المشروعات الخاصة وسرى هذا ايضا بين أهل الصناعة ، وتلاقت بذلك ارادة أهل الفقه والسياسة مع ارادة أهل الصناعة وأصبح من النادر أن تستخدم كلمة ادارة بمفردها في معنى « الادارة العامة » اذ لصق الوصف « عام » و « خاص » بكلمة « ادارة » للتمييز بين الادارة ذات الهدف العام التي تدير عادة المرافق الحكومية ، والادارة ذات الهدف الخاص التي تستهدف عادة الربح والفائدة لأصحاب المشروع(٢) .

وتأسيسا على ذلك كان فقهاء القانون الاداري يعرفون الادارة العامة بأنها « الادارة التي تظهر فيها الدولة كصاحبة سلطة ، ولها امتيازاتها الادارية المعترف بها حسب نظام الدولة الاداري والقضائي . كما عرفت الادارة الخاصة بأنها تعنى « الادارة التي لا تظهر فيها الدولة كصاحبة سلطة عليا ، وأن ظهرت يكون حكمها حكم الأفراد في العلاقات الخاصة » فوجود الدولة هنا أو عدم وجودها هو الفيصل بين نوعي الادارتين .

على أن استخدام لفظ العام والخاص بالنسبة للادارة لم يكن يوفي باتساع نطاقها المتشعب ، فلقد وجدت كلمة جماعة في أي مجتمع في لفظ

وبانتقاط أهل الصناعة للفظ الادارة والاشترك مع دوائر الأعمال الحكومية في استخدامه ، بدأ تطور استخدام اللفظ في المجالين ، فبدأ أهل السياسة في محاولة تمييز نوع الادارة التي تسير أعمال الحكومة عن الادارة التي تسير المشروعات الصناعية والتجارية ، وتأثر هذا الاتجاه باتجاهات الدراسات القانونية ، فظهرت كلمة ادارة ، مقترنة بكلمة عام لتدل على نوع الادارة التي تزاو لها الحكومة ، وأصبح بذلك لفظ عام صفة مضاف الى لفظ ادارة ، وبدأ شيوع اصطلاح Public Administration في اللغة الانجلوسكسونية وعبارة Administration Publique في اللغة الفرنسية ،

(١) يرجع الى قواميس اللغة الانجليزية والفرنسية والدانمركية والالمانية ويرجع بالنسبة للفظ في الايطالية الى الكلمة Administrazione في القواميس الايطالية وفي اللغة الاسبانية الى لفظ Administracion في القواميس الاسبانية .

(٢) يرجع الى « اصول القانون او المدخل لدراسة القانون للاستاذين الدكتور عبد الرازق احمد السنهوري والدكتور احمد حشمت ابو ستيت ، ١٩٥٠ ، ص ٢٥٨

والتنسيق ، والانجاز ، والأمر ، والتفويض ، والرقابة ... وغيرها من الكلمات ، التى تدخل الى حصيله العام الادارى يوما بعد يوم . وبذلك تخلصت كلمة Administration من قصرها على أنها تعنى ادارة الدولة ، ومن التزامها بالارتباط باحدى الصفتين « عام » و « خاص » وساعد على ذلك أن التفرقة بين القانونين العام والخاص كانت قد نفذت أهميتها من الفقه القانونى(١) ، فكان بذلك أن عممت الكلمة فى تجريد واضح ، وأصبحت تطلق على الادارة ايا كان نوعها . وتعميمها بهذا المعنى ، هو الذى جعل بعض علماء الادارة العامة يفسرونها على أنه « اذا اجتمع اثنان لتحريك حجر لا يقدر على تحريكه فرد بمفرده فان كلمة ادارة تكون قد حققت معناها(٢) .

ومع ذلك ظل الاستخدام الأكاديمى للادارة التى تراولها الحكومة باقيا على حاله مضافا له كلمة عام ، لتدل عبارته على الادارة العامة ، لأن كلمة ادارة بمفردها قد تنازعتها أيضا ألفاظ اللغات المختلفة فلم تعد بذلك لكلمة "Administration" أو لترجمتها فى اللغات لفظ واحد يعبر عن الاصطلاح العلمى « ادارة » ، فزاد بذلك اصطلاحها تعقيدا على تعقيد ، وازادات مشاكله يوما بعد يوم ، ولهذا نحاول أن نتبع بالبحث كل مشكلة على حدة ، لعل ذلك يساعد على وضوح رؤيتها ، لانها رغم علمها الواسع فى لغة الضاد ، ورغم أصالة الكلمة فى « العلم القرآنى » ووضوح مبادئها فيه ، ورغم السيول المنهمرة من المعرفة التى غدتنا بها اللغات الأخرى ، ما زلنا نشعر بعدم فاعلية الادارة حتى الآن فى تحقيق اهدافنا ، اذ كيف تحقق الاهداف والضباب يكتنف قواعد العلم الذى بنت عليه الدول تقدمها .

الادارة شيئا بعث عندها الأمل ، اذ ارتبط فكرها بالواجب وامانة أدائه . ومن هنا سعى النظم حثيثا ليفرض وجوده على كل نشاط انسانى ، فقد وجد فيه المنزل والمصنع والمتجر ، والمدرسة ، والمستشفى ، والجامع ، والكنيسة ، ونقطة البوليس ، ومكاتب البرق والبريد .. وغيرها من المنظمات الانسانية ، أسلوبا لحل مشاكلها وطرقا للوقاية من آفات المجتمع وأخطارها ، وانحرافات بعض الأفراد والجماعات وفساداتهم ، كما مد النعاملون الكادحون يدهم الى الادارة مبتهلين الى الله أن يحقق لها أهدافها الخيرة ، اذ عليها أصبح العبء الرئيسى فى حركة التقدم والنهوض ، وخلق الاستقرار والفاعلية فى مجال المصالح الحكومية وفروعها على مستوى القرية أو المدينة أو المستوى المركزى ، وفى أى شركة تجارية أو صناعية على الصعيد الداخلى والعالمى ، وفى كل التنظيمات القومية والعالمية ...

ومع استمرار تقدم استخدام طاقات القوى التجارية والكهربائية باستغلال منظم ، ومع ازدياد التجمعات البشرية الكبيرة التى احتاجت الى أن يخدمها العلم بأساليبه ، وجد منظمو الصناعة فى انشاء علم للادارة بغيتهم فى تحقيق الكفاية الانتاجية .

ومع أوائل القرن العشرين ، اتجه علماء الصناعة الى ترويض الطرائق العلمية لاستخلاص مبادئ لكلمة ادارة Administration وبتبنى هؤلاء العلماء لهذه الكلمة ، أخذوا يكتشفون مجالات جديدة لنشاط الكلمة ، فعملوا على ضبط تفكيرهم فى ترتيب مبدع منظم ، وذلك بإقامة هياكل مميزة للكلمات الجديدة التى بدأ رواد الادارة العلمية يغمرون بها قائمة الادارة ، ككلمات التدريب ، والتخطيط ، والتنظيم ،

(١) الأستاذ الدكتور سليمان الطماوى « مبادئ القانون الادارى » - (دراسة مقارنة) ١٩٦٢ ص ١٢ هابش ١
(٢) استخدم هذه العبارة الأستاذ "Charles Beard" فى بحثه "The Role of Administration" انظر كتيبة "Public Policy and General Welfare"

١٩٤١ ، ص ١٤٨ وما بعده ، وانظر أيضا مذكرات الاستاذ الدكتور توفيق رمزى السابق الاشارة اليها .